

القطاع العام اللبناني إلى أين؟

[الدكتورة بياريت فريفر](#)

لا يزال لبنان يعاني ويلات الحرب الأهلية التي عصفت به. فرغم انتهاء دويّ المدافع والقنابل وهدم المتاريس، إلا أنها خلّفت الكثير من الانقسامات والتشرذمات في النفوس. تلك الحرب استطاعت أن تهدم المجتمع اللبناني واقتصاده وبنية دولته وحتّى ثقافته، حيث بات ولاء المواطن اللبناني لـ"زعيم الطائفة" بدلاً من الوطن. هذا البلد استبيحت مغانمه لمصلحة أفراد وشرّعت أمواله العامة لتشكّل مكاسب زعاماتية طائفية باتت تسيطر على رميم وطن.

يرزح لبنان اليوم تحت عبء دين عام تخطى ٨٥ مليار دولار، وفي المقابل لا يزال المواطن يفقد أبسط مقومات العيش، كتوافر المياه والكهرباء والدواء... ما عسى هذا اللبناني أن يفعل؟ وإذا مرض تألم من وجعه ومن فاتورة الاستشفاء في المستشفيات الخاصة، وإذا سعى إلى التعلّم وجد نفسه مضطراً إلى بيع ما يملك لتسديد أقساط مدارس وجامعات بات قسماً كبيراً منها "مراكز بيع شهادات لا أكثر".

أمام هذا الواقع المرير وتقاوس الدولة عن القيام بأدوارها الرعائية، ما هو مصير شبابنا؟ فهل باتت الهجرة الملجأ الوحيد لهم، يؤويهم من عواصف البطالة والفقر؟ كم وكم من حقيبة أعدت للسفر وباتت خارج حدود الوطن بحثاً عن أبسط شروط العيش، وما زال المسؤولون يتقاذفون المسؤوليات والانتهاكات السياسية المتبادلة؟

من المعلوم أن الدولة مسؤولة عن رعاية أبنائها وتأمين أبسط حقوقهم من طبابة وتعليم وسكن. ولهذا الغرض، هي تمتلك أجهزة رسمية تديرها وتحركها بما يتماشى مع متطلبات المجتمع. من هذا المنطلق، تبرز أهمية القطاع الرسمي ودوره في تأمين حاجات المواطنين. ففي لبنان، لم يعد هذا القطاع على حافة الانهيار فقط، بل أضحي "خيال صحرا" وأصبح النهوض به يتطلب أعاجيب سماوية.

أنظروا إلى المستشفيات الحكومية التي تستقبل المرضى وتؤمن لهم الرعاية الصحية بكلفة بسيطة مقارنة مع تلك الخاصة، إنها تنهار الواحدة تلو الأخرى نظراً إلى عدم قدرتها على تغطية أعبائها المادية المتزايدة وعدم القدرة على تأهيل بناها التحتية ومعداتها الطبية. أنظروا إلى واقع المدارس الرسمية التي تزرع تحت عبء بنى تحتية أكل الدهر عليها وشرب، ورغم ذلك استطاعت أن تحصد المراتب الأولى في الامتحانات الرسمية الأخيرة.

التفتوا إلى الجامعة الوطنية التي تحتضن في كنفها العدد الأكبر من طلاب لبنان وما زالت تتخبط بين مطالب أساتذتها وإضراباتهم والتجاذبات السياسية. وفي مقارنة مع بعض الدول كفرنسا مثلاً، التي تمتلك أحد أرقى النظم التعليمية في العالم، إذ أنه يقوم على فرض إلزامية التعليم ومجانيته، وإلى جانب التعليم العام الفرنسي، يمتاز التعليم العالي الخاص بزهادة الأقساط والجودة العالية للبرامج الدراسية. كما ينتشر أكثر من خمس وثمانين جامعة حكومية تؤمّن الاختصاصات كافة ذات الجودة العالية، والتي يطمح إليها سنوياً عددٌ كبيرٌ من الأجانب. ولا يختلف هذا الواقع التعليمي الهادف في بلجيكا وكندا وغيرها من الدول الأوروبية. أما الرعاية الصحية في فرنسا، فتعتبر من أفضل الأنظمة الصحية في العالم، لأنها تضمن تأميناً صحياً كاملاً ممولاً من الدولة لجميع المرضى. وفي كندا، يؤمّن القطاع العام الرعاية الطبية الشاملة للمواطنين بأسعار زهيدة جداً أقرب إلى أن تكون مجانية.

في المقابل، لماذا على القطاع العام اللبناني أن يكون مكسر عصا؟ فهو القادر أن يؤمّن الطبابة والتعليم المجاني لجميع أبنائه، كما هو قادرٌ على النهوض من كبوته ويعيد حالة الازدهار التي عاشها قبل الحرب الأهلية... ولكن كل هذا رهينة القرارات السياسية والإيمان بدور هذا القطاع.

اعملوا على نبذ الخلافات الداخلية وعلى محاربة الفساد بجديّة ولا تجعلوها أوهاماً دونكيشوتية، أبعدوا شبح الخصخصة عن أروقتها وعزّزوا مبادئ الإدارة الرشيدة، فلبنان يمتلك أصحاب كفايات متنوعة وعالية، تنتظر أن يتم توظيفها في سبيل النهوض بالوطن بدل أن ترمى في مهبّ الهجرة. إذا أردتم أن تعالجوا النفوس وأن تبنيوا مواطن الغد، عليكم بدعم التعليم الرسمي بمراحله كافة، فهو القادر على أن يبني مجتمعاً بعيداً عن الدعوات الطائفية، عليكم بإعداد مناهج تربوية جديدة تحاكي الواقع المرير وتعمل على إيجاد الحلول المناسبة.

إذا أردتم أن تعالجوا الأجساد المريضة، فما عليكم إلا أن تدعموا المستشفيات الحكومية، هي التي لطالما كانت سند الفقير المتألم من وجعه المادي والجسدي. وإذا أردتم لشباب هذا الوطن أن يثبتوا في حب أرضهم ووطنهم، فما عليكم إلا أن تتحدوا في مجالسكم وموathيفكم وتؤمنوا لهم السكن الذي لامست كلفته حدود الخيال، وأمنوا لهم العمل اللائق في ظلّ معدلات بطالة لامست %٣٥.

يا سادة! أوقفوا هجمتكم على القطاع العام، فهو ليس المسؤول عن عجز الخزينة، وعليكم أن تتنبّهوا أنه إذا انعدمت مقوماته انعدمت رعاية الفقير والمتألم، وعندها تصبحون على مواطن!

